قوله كانت منا قصداي كالصفة الانثية اسم المفعول لامنه قصد وهي مقصودة دما في قوله من قصد حرف جراه

وذلك كونه مفعول آتي من مصدر قصد نقلا هو مصدر في موضع الحال من
ذو عوفتاة اوفتى نبه بالمثالين على ان فعيلا يستوى فيه المذكر والمؤنث
رة او مراعاة للعطف باو وقد يعتذر عن ابن المص اي يجاب عنه الذي ليس
له فعيلا بمعنى فاعل كجريح وقتيل واما الذي له فعيل بمعنى فاعل فنحو قدير
ورحيم بمعنى قادر وراحم والمراد من هذه العبارات ان فعيلا مقيس
عنده ان كان بمعنى مفعول لا ان كان بمعنى فاعل كما افاده شيخنا السيد واما
لم يكن مقيسا في ذلك لئلا يلتبس لاني العمل ولو كان رفعا انه يتحمل
ضمير الرفع لكونه مشتقا قال شيخنا السيد واما لم يكن مقيسا في ذلك لئلا
يلتبس لاني العمل ولو كان رفعا انه يتحمل ضمير الرفع لكونه مشتقا
قال شيخنا السيد والمتجه انه يعمل في المرفوع ولو ظاهرا والمنفي عمله النصب
وعند ابن عصفور يعمل اه اي المتعدى
لواحد ووجه الشبه باسم الفاعل انها صفة قايمة بالفاعل وتلحقها الفروع
من التثنية والجمع والتذكير والتانيث ولم تكن اياه لكونه دالا على التجدد
وهي دالة على الدوام والثبات فلها جهة موافقة له وجهة مخالفة واما اسم
التفضيل فلبعده عنه لكونه لايثنى ولايؤنث لم ينصب افاده العلامة يحيى
الشاوي صفة استحسن له صفة خبر مقدم واستحسن صفته والمشبهة
مبتدا موخر ويجوز العكس واسم الفاعل منصوب بالمشبهة او مجرور باضافته
اليه والمراد استحسن في المجموع لا في الجميع فلا يرد مسايل الجر الاتية في قوله امتناع
ولا تجرر بها الخ واعترض ابن الناظم التعريف بان فيه دورا تقريره ان العلم
بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان
اضافتها الى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة ورده ابن هشام
بانفكاك الجهة وذلك ان الصفة المشبهة وان كانت موقوفة على استحسان
الاضافة الى الفاعل فاستحسان الاضافة الى الفاعل ليس موقوفا على
معرفة كونها صفة مشبهة وانما هو موقوف على النظر في معناها الثابت
لفاعلها بحيث لو حول اسنادها عنه الى ضميره لا يكون فيه لبس ولا قبح
فتحسن ح الاضافة الى الفاعل معنى لما اغا قيد الفاعل بالمعنى لانه
لا تضاف الصفة اليه الا بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير الموصوف فلم
يبق

قوله او مراعاة للعطف الخ في العبارة سقط ولعل الاصل واقرد النعت لان فعيلا يستوى فيه الواحد والمتعدد او مراعاة الى آخره ... كما في المعرب تامل اه من هامش

الصفة المشبهة باسم الفاعل

كان الاولى ان يقول الى ضمير الموصوف لان قوله الى ضميره لا معنى له الا بتعسف كما لا يخفى اه

يبق فاعلا الا من جهة المعنى قد سبق لم يذكره فيما سبق اصلا نحو
حسن الوجه اي بجر الوجه والاصل زيد حسن وجهه بالرفع على الفاعلية
فاسناد الحسن انما هو لوجه زيد في الاصل فلما حسن وجهه حسن ان
يسند الحسن الى جميعه فتضاف الصفة للوجه ويصير الفاعل ضميرا في الصفة
عايدا على زيد ويجر الوجه بعد ان كان فاعلا نحو زيد حسن الوجه اه فارضي
والاصل هو الرفع ويتفرع عن الرفع النصب ويتفرع عنه النصب
الخفض هذا من جهة اللفظ واما من جهة المعنى فالرفع وان كان اصلا
فهو دون النصب والخفض اذ الاسناد في الرفع الى بعض الجملة وفي النصب
والخفض الى كلها اه تمرين وصوغها المصوغ مبتدا ومن لازم لحاضرة
متعلقان به لا خبران عنه لعدم الفايدة بل هو محذوف لدلالة السياق
عليه اي واجب ولا يجوز ان يكون معطوفا على جر فاعل لان جر الفاعل بها
مستحسن وصوغها مما ذكر واجب كذا قيل قلت الاستحسان يطلق على
الواجب وغيره فيجوز العطف ويكون من استعمال المشترك في معنييه
كطاهر القلب من اضافة الصفة لمرفوعها في المعنى والاصل طاهر
القلب بالرفع فحول الاسناد الى ضمير الموصوف فانتصب الاسم بعدها
على التشبيه بالمفعول به ثم خفض باضافة الصفة اليه ومثل هذا
ياتي في قوله جميل الظاهر الا ان الاول مجار لفعله والثاني غير مجار وهو
الغالب في الصفة المشبهة ما وازن المضارع اي لان ما كان على وزن فاعل
اذا اضيف لمرفوعه وقصد ثبوت معناه انتظم في سلك الصفة المشبهة
اه فارضي والثاني ما لم يوازنه نحو جميل الخ فهو من الصفة المشبهة وان
اطلق عليه توسعا فيما تقدم انه اسم فاعل اه فارضي وعمل اسم الخ عمل
مبتدا والمعدى بفتح الدال نعت لمحذوف اي الفعل المعدي لواحد ولها متعلق
بمحذوف خبر قال ابن هشام المراد بالعمل عمل النصب على طريق المفعول عمله
به واما على الرفع او عمل نصب اخر فلا يتوقف على ذلك الحد كان اسم
الفاعل هكذا قال في النهاية الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال
والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمشبه بالمفعول به وذكر
في موضع آخر انها لا تعمل في المفعول المطلق ذكره شيخنا الحفناوي وبه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1